



عوضاً عن الجمعة

السبت القادم إجازة بمناسبة عيد الاستقلال الـ 30 من نوفمبر

□ صنعاء /سيا:

اعلنت وزارة الخدمة المدنية والتأمينات أن يوم السبت القادم الموافق ١ ديسمبر إجازة رسمية لجميع موظفي وحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاعات العام والمختلط وذلك عوضاً عن يوم الجمعة الذي يصادف يوم مناسبة العيد الأربعين للاستقلال ٣٠ نوفمبر الجيد.

ورفعت وزارتا الخدمة المدنية والتأمينات والإعلام اجمل التهاني وأطيب التبريكات بهذه المناسبة الوطنية العظيمة. إلى القيادة السياسية بزعامة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وإلى كافة أبناء شعبنا اليمني.. سائلتين المولى عز وجل أن يعيد هذه المناسبة على وطننا وأمتنا بالخير واليمن والبركات.

إذاعة المكلا تفتتح بتدشين ذكرى تأسيسها

□ المكلا /سيا:
اقامت إذاعة المكلا أمس بمناسبة العيد الوطني للاستقلال ٣٠ نوفمبر الجيد والذكرى الأربعين لتأسيسها ندوة بعنوان "تجربة إذاعة المكلا في إطار مداخل إعلامية منهجية".

وفي الندوة هنأ مدير مبارك عمير وكيل محافظة حضرموت الجميع بهاتين المناسبتين، معبراً عن الفخر والإعزاز للدور الكبير الذي اضطلعت به إذاعة المكلا المحلية طوال الأعمار الأربعين الماضية وتخريجها عدداً من الكوادر الإعلامية المؤهلة، مؤكداً أهمية التخصص في مجال الإعلام واستيعاب المزيد من الشباب في العمل الإعلامي لتلبية التطور الذي تشهده المحافظة.

وتضمن الوكيل الجهود الكبيرة التي بذلها الرعييل الأول من منسوبي إذاعة المكلا وما تقدمه الكوادر الإعلامية العاملة بالإذاعة من مواد إعلامية تخدم المجتمع بمختلف شرائحه.

على متنها 387 سائحاً وسائحته من جنسيات عالمية

الباهرة السياحية الألمانية (ديتوتشلاندا) تزور عدن

□ عدن /سيا:
وصلت إلى ميناء عدن أمس الباخرة السياحية الألمانية / ديتوتشلاندا / وعلى متنها / 387 / سائحاً وسائحته من جنسيات عالمية مختلفة في رحلة سياحية مدنية عدن.

وذكر الأخ / حمود محمد المطري / مدير الميناء البحري بعدن لوكالة الأنباء اليمنية سبا / أن فوجاً سياحياً سيصل قريباً ويضم / ١٧٨ / سائحاً وسائحته من جنسيات أوروبية مختلفة أعد له برامج سياحية متنوعة لزيارة عدد من المواقع التاريخية والأثرية كصهاريج عدن وقلعة صيرة ومتحف الآثار

والمواقع السياحية والاحياء الشعبية في المدينة. كما تعرف أكثر من ١٠٠ سائح وسائحة من الجنسيات الفرنسية والابيطالية والامانية خلال اليومين الماضيين على المعالم الأثرية والتاريخية في عدد من مناطق محافظة المحويت.

وأطلع السائح على القومات الطبيعية والتاريخية لمن شياهم كوكبان والأهرج والطويلة والمحويت وما تحويه من قلاع وحصون وشواهد معمارية تعكس الطابع الاصيل لفن العمارة اليمنية.. معربين عن اعجابهم بما شاهدوه من مناظر وما تخر به من معالم حضارية وأثار تاريخية أصيلة.



ما لليمن.. إلا علي

إسكندر عبده قاسم

تحرير واستقلال ووحدة الوطن. نحن اليوم بحاجة إلى حركة إصلاحية جادة وحقيقية وسريعة في كل مناحي الحياة وعلى الحكومة أن لا تترك الحبل على الغارب.. فيجب أن يكون هناك نواب وعقاب ويجب أن تكون هناك محاسبة جادة ومسؤولة وكل عمل ناجح لا يخلو من الأخطاء فمن الأخطاء نتعلم ولا نواجه الخطأ بالخطأ.

فاليمن فيه الكثير من الخبرات وفيه الكثير من الأخبار وأندر كلمة قالها فخامة الأخ الرئيس في لقاء مع رجال الإعلام قبل سنوات في مدينة عدن.. إن على الصحفيين ورجال الإعلام تقع المسؤولية في تحري الحقائق وفي بناء صرح هذا الوطن ومثلما ينتقدون الأخطاء عليهم أن يستعرضوا أيضاً الإنجازات التي حققت على أرضية الفعل والواقع وأن تشيد بها.

فليس كل شيء على الرئيس لأن الرئيس ما هو إلا فرد ويتحمل الكثير والكثير من الأعباء داخل الوطن وخارج الوطن فعلياً أن تكون معه بأرواحنا وعقولنا - نوجه ونرشد وننقد بروح الوطنية والمسؤولية فاليد الواحدة لا تصفق فالمسؤولية تقع على عاتق الجميع والوطن يتسع للجميع.

فيا هو الرئيس اليوم في مدينة عدن الباسلة يحتفل ويشرك الجماهير أفراح أعياده الوطنية ومنها الـ 30 من نوفمبر ذكرى الاستقلال الميمون وما هي عدن تليس أزهى الحلل فرحة بهذا العيد وبوجود رئيسنا فيها فتحيتنا من الأعماق للرجال المخضين والأمناء والأوفياء لأوطانهم أمثال هذا القائد الشجاع والحكيم.

لا أقول هذا الكلام من ناحية المجاملة أو التفاني.. فالأيام والسنون تؤكد صلابة وجدارة بل وشجاعة هذا الرجل العظيم والمتميز في كل شيء وفعلًا كانت وما زالت فترة رئاسة فخامته برهانا ساطعا على قدرته ومرونته في التعامل مع الأمور والناس.. وبرغم ما واجهت اليمن من مؤامرات وتحديات وفتن إلا أنه ظل صامداً وعاقلاً وحكيماً وقد عجز الكثير من الرؤساء العرب ومن الذين سبقوه في اليمن من السيطرة على الأمور والأوضاع السياسية والاقتصادية بعقل وحكمة وكان أخطرها غزو حنيش وقضايا الحدود وأحداث صعدة الدامية والاعتصامات والمسيرات والتي حاول البعض من ضعاف النفوس تسييسها والزج من خلالها بالشعب اليمني في فتنة لا نهاية لها.

أنظروا وتعلموا واستفيدوا من المعارضة الصحيحة في بلدان الغرب وكثير من الدول العربية لم يكن هدفها تمزيق وتشنيت شعوبهم والزج بهم في أتون حروب أهلية مدمرة.

كل هذه الحقائق والوقائع تضعنا اليوم أمام الأمر الواقع وتؤكد لنا بأن اللعب بالنار سوف يحرق الجميع وبدون رحمة.. فمن السهل أن نخرب وطننا ومن الصعب أن نبنيه، فالوطن الصالح المحب لوطنه هو الذي يسعى جاهداً ومن موقعه أن يشمر عن ساعديه للبناء وليس للتخريب وبت الفتن وإشغال نارها فالوطن ملك للجميع وليس لعلي أو زيد أو عمرو فمثلما أعطانا ويعطينا هذا الوطن فيجب أن نعطيها ونحافظ على كل ذرة فيه ونتذكر دماء أولئك الشهداء الأبطال الذين وهبوا أرواحهم ودماءهم الزكية من أجل

أخي المواطن:

منع حمل السلاح يدعم الأمن والاستقرار والتنمية والاستثمار فبادر بالاتصال فوراً على رقم:

199

للإبلاغ عن أي مخالفة.. عند رؤيتك لشخص أو أشخاص يتجولون بالسلاح مترجلين أو مستقلين سيارات في أمانة العاصمة والمدن الرئيسية بالمحافظات

إعلان

قانون تنظيم المظاهرات والمسيرات

قانون رقم (29) لسنة 2003م بشأن تنظيم المظاهرات والمسيرات باسم الشعب رئيس الجمهورية: بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية وبعد موافقة مجلس النواب (أصدرنا القانون الآتي نصه)	الجهة الداعية: اللجنة المنظمة للمظاهرة أو المسيرة وتتكون من رئيس وعدد من الأعضاء يتولون إدارة وتنظيم المظاهرة أو المسيرة. اللجنة:	مادة (3): للمواطنين في عموم الجمهورية وللأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية والنقابات المهنية حرية تنظيم المظاهرات والمسيرات السلمية بما لا يتعارض مع الدستور وأحكام هذا القانون والقوانين النافذة.	مادة (4): أ. يجب على كل من أراد تنظيم مظاهرة أو مسيرة تشكيل لجنة تقوم بتقديم بلاغ إلى الجهة المختصة قبل وقت لا يقل عن ثلاثة أيام من تاريخ بدء المظاهرة أو المسيرة ومكان تجمعها وانطلاقها وخط سيرها وإنهائها وذكر أهدافها وأسبابها وإرفاق الشعارات التي سترفع خلالها، على سبيل الإحاطة والعلم، وأن يكون البلاغ موقعاً عليه من اللجنة وموضحاً فيه أسماء رئيس وأعضاء اللجنة ومهنتهم وعناوينهم، وفي حالة أن تكون الجهة الداعية حزباً سياسياً أو منظمة جماهيرية أو نقابية مهنية.. فيجب أن يكون البلاغ موقعاً عليه من الممثل القانوني للحزب أو المنظمة أو النقابة ومهوراً بختمها، بالإضافة إلى أسماء وتوقيعات اللجنة، وللجهة المختصة التحقق والتأكد من صحة ما جاء في البلاغ المقدم إليها.	ب. على الجهة المختصة عند تقديم البلاغ إعطاء استلام مكتوب يحدد فيه تاريخ وساعة استلامه واسم الشخص المستلم وتوقيعه وختم الجهة المختصة. مادة (5): أ. لا اعتبارات أمنية بحثة وللضرورة يجوز للجهة المختصة بالتنسيق مع الجهة الداعية تعديل موعد بدء المظاهرة أو المسيرة أو نقطة تجمعها وانطلاقها وخط سيرها وإنهائها بما لا يزيد عن أربع وعشرين ساعة، فإذا لم تقتنع الجهة الداعية بمبررات التعديل جاز لها خلال أربع وعشرين ساعة تقديم طعن إلى المحكمة المختصة، وعلى المحكمة التفرقة بصفة الاستعجال والبت فيه خلال اثنتي عشرة وسبعين ساعة، ويعتبر قرارها باتاً ونهائياً. ب. إذا لم تبت المحكمة في الطعن المقدم من الجهة الداعية خلال الفترة المحددة يحق للجهة الداعية القيام بالمظاهرة أو المسيرة بموجب البلاغ الذي تم تقديمه للجهة المختصة وفقاً لأحكام هذا القانون.	مادة (6): على الجهة الداعية واللجنة بذل أقصى جهد للحيلولة دون الإخلال بالسلوك السلمي للمظاهرة أو المسيرة والتعاون مع الجهة الأمنية في منع أي إخلال بالأمن والنظام. مادة (7): على أعضاء اللجنة متضامنين بذل أقصى جهد للحيلولة دون حدوث أي خروقات تحدث أثناء المسيرة أو المظاهرة، وتعتبر المسؤولية فردية لمن قام بمباشرة تلك الخروقات.	مادة (8): على الجهة المختصة توفير الحماية للمظاهرة أو المسيرة في حدود القوانين النافذة وحفظ الأمن والنظام وحماية الممتلكات العامة والخاصة وتقديم المساعدات من طبية وإنسانية وغيرها. مادة (9): للجهة المختصة فض المظاهرة أو المسيرة في الأحوال الآتية: أ. إذا وقعت أعمال تعد من الجرائم أو من شأنها إعاقة السلطة عن القيام بواجبها. ب. عند القيام بتنظيم مظاهرة أو مسيرة خلافاً لأحكام المادة (4) من هذا القانون أو الخروج عن الهدف المحدد لها. ج. إذا أقيمت في المظاهرة أو المسيرة خطب أو هتافات تدعو إلى الفتنة. د. إذا وقعت أعمال شغب أو اضطراب شديد.	مادة (10): يُعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهرين أو بغرامة لا تزيد عن خمسين ألف ريال كل من دعا أو نظم مظاهرة أو مسيرة خلافاً لأحكام هذا القانون. مادة (11): يُعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً أو بغرامة لا تزيد على خمسة آلاف ريال كل شخص اشترك في مظاهرة أو مسيرة خلافاً لأحكام هذا القانون ولم يستجب لأوامر رجال الشرطة بالتفريق،	مادة (12): يُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن شهرين أو بغرامة لا تزيد على عشرين ألف ريال كل شخص اشترك في مظاهرة أو مسيرة وهو يعلم بأن الغرض من قيامها ارتكاب جريمة ما أو بلغ بذلك أثناء وجوده في المظاهرة أو المسيرة ولم يغادرها. مادة (13): يُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تقل عن عشرين ألف ريال ولا تزيد على خمسين ألف ريال كل من: أ. اشترك في مظاهرة أو مسيرة وكان حاملاً لسلاح ناري أو متفجرات أو مفرقات أو مواد مشتعلة أو أي مادة من المواد السامة القاتلة. ب. اشترك في مظاهرة أو مسيرة وكان حاملاً لأي آلة من شأنها أن تؤدي إلى الموت أو الإصابة بأضرار جسيمة إذا استخدمت بصفتها سلاحاً أثناء المظاهرة أو المسيرة. مادة (14): يُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن أربع وعشرين ساعة ولا تزيد على سبعة أيام أو بغرامة لا تقل عن ألف ريال، ولا تزيد على ألفي ريال عن كل مخالفة أخرى لم ترد في المواد (10، 11، 12، 13) من هذا القانون. مادة (15): لا تخل العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون بأي عقوبات أخرى أشد منصوص عليها في القوانين الأخرى النافذة.	مادة (16): يُحظر حظراً مطلقاً الإعداد أو القيام بمظاهرة أو مسيرة تستهدف المساس بالنظام الجمهوري أو سلامة الوطن ووحدة أراضيه. مادة (17): يُحظر على المشتركين في المظاهرة أو المسيرة حمل الأسلحة النارية أو المتفجرات أو المفرقات أو المواد المشتعلة أو المواد السامة القاتلة. مادة (18): إذا كان الغرض المقصود من المظاهرة أو المسيرة ارتكاب جريمة أو الإضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة خلافاً لما ورد في البلاغ فينبى جميع من ثبت علمهم بالغرض المذكور مسؤولون جنائياً ومدنياً بصفتهم شركاء. مادة (19): لا تسري أحكام هذا القانون على الاعتصامات والتجمعات المطالبة شرطيّة لأن لا يتحول هذا الاعتصام أو التجمع المطالب إلى مظاهرة أو مسيرة. مادة (20): تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار جمهوري بعد موافقة مجلس الوزراء، بناءً على عرض الوزير. مادة (21): يُلغى كل حكم أو نص يتعارض مع أحكام هذا القانون. مادة (22): يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية. صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء بتاريخ: 10 / محرم / 1424هـ الموافق: 13 / مارس / 2003م	علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية	الفصل الخامس: أحكام ختامية
--	---	--	---	---	--	---	--	---	---	------------------------------------	----------------------------